

النزاهة لا

تملك سجونا سرية

2

انتحار نساء

ورجال .. قصص طي الكتمان

7

صادرات النفط

ترتفع الى ٣ مليون برميل

نهاية ٢٠١١

10



الخلافات تهدد النشاط.. وقياديون يبدأون بالفرز

الحكومة تضرب جماعات التحرير باجتماعات ترصية

■ بغداد/ داود العلي

انتهت تظاهرة أمس الجمعة في ساحة التحرير دون حوادث تذكر، لكن مصادر مقربة من قيادات حركة الاحتجاج أكدت أن الحكومة العراقية بدأت باتخاذ سياسة تفريق الجماعات الناشطة وترك أسلوب الاعتقال مؤقتا.

وكانت بوادر انشقاق واضحة في صفوف الجماعات الداعية للتظاهر والاحتجاج بدأت منذ ليلة الأربعاء الماضي حين أعلن تجمع يطلق على نفسه "هيئة تنسيق الحراك الشعبي" طرد أربع مجاميع كانت منضوية تحته وفلائة أعضاء، ووصفهم "بالخونة"

نصفهم أو أقل في إجازة طويلة

١٢ ألف عنصر حماية يحولون بغداد إلى ثكنة عسكرية

■ بغداد/ خاص

رغم التحسن الأمني الذي يتحدث عنه الكثير من القادة الأمنيين إلا ان الواقع على الأرض يشير إلى العكس، فكثرة الحمايات التي يمتلكها المسؤولون وتجوهمهم في شوارع بغداد ضمن الموابك الرسمية يعطي الصورة الحقيقية للوضع الأمني، وتحولت شوارع بغداد إلى ثكنة عسكرية لتلك الأفواج من رجال الأمن.

وبحسب مصادر حكومية فإن مرتبات هؤلاء ترقق الميزانية العامة إذ أن أكثر من ١٢ ألف

عنصر حماية موزعين على أعضاء مجلس النواب والمسؤولين في الحكومة وبمعدل ٣٠ عنصرا لكل مسؤول، في ما تشير المصادر إلى ان نصف العدد "تقريبا" أسماء وهمية أو في إجازة طويلة.

لكن أعضاء البرلمان يعزّون ظاهرة كثرة الحمايات الى تردّي الوضع الأمني وكثرة الاستهدافات من قبل الجماعات المسلحة للمسؤولين في الدولة.

عضو مجلس النواب عن كتلة التحالف الكردستاني أشواق نجم قالت في تصريح خصت به (المدى) إن " تخصيص عدد كبير من أفراد الحمايات للمسؤولين وأعضاء

البرلمان يأتي بسبب كثرة الأحداث الأمنية والهجمات التي يشنها الإرهابيون على أي مسؤول حكومي . وأضافت ان مجلس النواب والحكومة لديهم آلية خاصة في إعداد الحمايات، أي ان لكل مسؤول عددا محددا لكن ما نراه الآن لدى بعض الشخصيات السياسية تجاوز على تلك الأعداد المحددة مما يضع هذا الأمر تحت عنوان الفساد. وأشارت نجم إلى ان على الحكومة محاسبة كل من يخالف الضوابط في هذا المجال. من جانبه أكد عضو مجلس النواب عن كتلة التحالف الوطني

هادي الياسري ان أي مسؤول في الدولة لو توفرت له أجواء أمنة لاستعاض عن تلك الأعداد الكبيرة من الحمايات بإعداد صغيرة. وقال الياسري في تصريح خص به (المدى) إن مهام النائب والمسؤول الحكومي كثيرة سيما بعد ان اتخذت الحكومة والبرلمان إجراءات تدعو بضرورة تحرك المسؤولين والذهاب الى مناطقهم للاطلاع على أوضاع ناخبهم وتلبية طلباتهم وبالتالي فإن هذا الأمر، ووفقا للظروف الأمنية الصعبة يجعلهم بحاجة الى عناصر حماية توفر لهم الفرصة في التحرك وممارسة العمل

الميداني. ونبه الياسري ان مسألة كثرة الحمايات لا ترتبط بالمسؤولين الحكوميين فحسب بل حتى القادة العسكريين إذ ان الكثير من القادة لديهم أعداد كبيرة من أفراد الحمايات تتجاوز الأعداد التي يمتلكها نواب البرلمان. وتشير تقارير صادرة من مؤسسات تعنى بالنزاهة والشفافية ان بعض المسؤولين يستغلون التخصص المالي المخصص لعناصر الحمايات لحساباتهم الشخصية أي أنهم يضعون أسماء وهمية غير موجودة على ارض الواقع بهدف الاستفادة من تلك الموارد المالية

سياسة جديدة مع الاحتجاجات، وعمدت الى تخفيف إجراءاتها القمعية.

وأوضح الناشط في مقابلة أجراها مراسل المدى في ساحة التحرير أمس الجمعة أن شخصيات إعلامية ومقررين من الحكومة يقومون حاليا بالتفاوض مع ناشطين شباب لغرض إجراء مقابلات مع مسؤولين كبار في الحكومة.

وقال إن الغرض من اللقاءات، محاولة إغراء تلك الجماعات بطرق مختلفة، لغرض شق صفوف المحتجين، وتابع: "تلك الاجتماعات تهدف الى اختزال مطالب الإصلاح بمطالب شخصية، لكن هذه الأحداث ستفرض في النهاية القوة المدنية التي تفكر بالإصلاح".



العدد (2171) السنة الثامنة - السبت (25) حزيران 2011 Email: almada@almadapaper.net - http://www.almadapaper.net

الحكومة ترشق إلى ٢٥ وزارة.. والعراقية؛ الأمنية قبل كل شيء

■ بغداد/ آياس حسام الساموك

فيما يرفض ائتلاف العراقية الدخول في مفاوضات ترشيح الحكومة دون الانتهاء من ملف الوزارات الأمنية، أكد التيار الصدري عدم كفاية الترشيح دون أن يرتبط باستبدال الوزراء الضعفاء.

يأتي ذلك في وقت، أبدى ائتلاف دولة القانون، الذي يزعّمه رئيس الوزراء نوري المالكي، رغبته في أن تتجاوز الحكومة الـ ٢٥ وزيرا.

وكان المالكي وصف أمس الأول في تقويمه لعمل الوزارات والمؤسسات الحكومية خلال مهلة المئة يوم بأن ترشيح الحكومة بات "ضرورة ملحة، ودعا الكتل السياسية لمساعدته.

وكشف عضو دولة القانون خالد الاسدي ان الترشيح يكون إما بإلغاء بعض وزارات الدولة والتي لا توجد لها أية حاجة، أو دمج وزارات أخرى ذات اختصاصات قريبة دمج وزارة الصحة بالبيئة، والزراعة بالموارد المائية، والثقافة بالسياحة والأثار.

وفي حال دعمت الكتل السياسية فكرة الترشيح يؤكد القيادي في دولة القانون "أن الأمر سيفضي الى إعادة ترتيب الأوراق والاستحقاقات الانتخابية من جديد"، إلا أن الاسدي يفتي في اتصال هاتفي مع "المدى" أن الأمر يعني حل الحكومة الحالية.

وبحسب الاسدي، فإن دولة القانون يرغب في ان ينحصر عدد الوزارات بين ٢٠ الى ٢٥ وزارة.

بدوره، شدد ائتلاف العراقية على عدم الخوض في مفاوضات ترشيح الحكومة دون الانتهاء من تسمية الوزارات الأمنية، مؤكداً أن توافقا سياسيا سيحصل على تقليص عدد الوزارات.

ويرى احمد المساري زعيم كتلة "حل"، احد مكونات العراقية انه مثلما حصل توافق سياسي على ٤٢ وزارة من الممكن ان يحصل على ٢٥ وزارة، ويضيف "تأخذ الكتل السياسية استحقاقاتها كلا حسب حجمها في البرلمان"، واصفا الأمر في غاية السهولة.

وبالتقابل اعتبر التيار الصدري أن الترشيح غير كاف لإحداث إصلاحات في عمل الحكومة دون أن يقتصر الأمر باستبدال الوزراء من الذين كان اداؤهم ضعيفا خلال مهلة المئة يوم، مطالبا رئيس الوزراء بالكشف عن الإخفاقات التي حصلت خلال تلك الفترة.

ويقول القيادي في التيار، النائب عن كتلة الأحرار حاكم الزاملی "إن الصديين مع الترشيح على ان لا يستهدف طرفا دون آخر، أي ان لا يكون الغرض منه تحقيق مكاسب سياسية لحزب معين".

التفاصيل ص ٢

الأمريكي: نجحنا في العراق ولا نريد البقاء

التحدث باسم القوات الأميركية أن "مستوي العنف تغير، وكذلك من يقوم به في العراق"، موضحاً أن "العنف في العام ٢٠٠٧ كان الأسوأ، بالرغم من أن رغبة القاعدة بالقتل لم تغير، إذ تستهدف الحكومة من خلال استهدافها للشرطة المحلية ومجالس المحافظات والمؤسسات الحكومية الأخرى".

وأحد بוכانن أن "القاعدة كانت نشطة سابقاً، وكذلك الحال مع الميليشيات غير الشرعية أيضاً، مما كان يهدد باندلاع حرب طوائف آنذاك"، لافتاً إلى أن "القاعدة والميليشيات ما تزال موجودة في العراق، لكن الناس الآن بدأوا يبتذنون هذه الأعمال، فهم الآن ليسوا في حرب ضد بعضهم".

تركيزها من العمليات الأمنية، إلى تلك الرامية للحفاظ على الاستقرار"، مبيّناً أن ذلك "تم من خلال تدريب الجيش العراقي وتسليحه ومساعدته".

وكان السفير الأميركي في العراق جيمس جيفري قال في حديث سابق لعدد من وسائل الإعلام إن غالبية النواب العراقيين وافقوا على بقاء القوات الأميركية في البلاد باستثناء قائد سياسي واحد "يتباهى بقتل الجنود الأميركيين"، وأصدر فيتنو على قرار البرلمان العراقي برغم أنه يمتلك وجوداً بنسبة ١٠٪ فيه، في إشارة مبطنة لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر.

ونقلت وكالة السومرية نيوز أمس الجمعة عن

■ متابعة/ المدى

أكدت القوات الأميركية، أنها لا تريد البقاء في العراق، معتبرة أن الجيش العراقي أصبح أفضل الجيوش في المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب، مشيرة الى أنها غير مسؤولة عن العنف الذي حدث في البلاد.

وقال المتحدث الرسمي باسم القوات الأميركية في العراق جيفري بوكنانن إن قوات بلاده "تريد مغادرة العراق بعد نجاحها في مهمتها إلى حد ما"، مشيراً إلى أن "القوات العراقية أصبحت الأفضل في المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب". وأضاف بوكنانن أن القوات الأميركية غيرت

فرق الإعمار خائفة

من الانسحاب

الأمريكي

■ بغداد/ المدى

جاءت الوكالة الأميركية للتطوير العالمي بالسيد ستيفن أيفرهارت إلى العراق للمساعدة في تأهيل كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد كي تكون شهادتها معتمدة.

انفجرت عبوة يوم الخميس خارج بوابة الجامعة أدت إلى مقتل إيفرهارت. هذا الهجوم سلط الضوء على الموقف الخطير الذي يمر به المتعاقدون مع الحكومة الأميركية وسفارتها بينما يستعد الجيش الأمريكي لمغادرة البلاد.

ضرب الدبلوماسيين والجنود والمتعاقدين الأميركيين الذين تستخدمهم السفارة. ولم يعد واضحا إلى أي مدى سيتمكن رئيس الوزراء نوري المالكي وقواته الأمنية من السيطرة على هذه الجماعات.

كذلك فإن المتعاقدين المدنيين، العاملين في المشاريع، يعانون ضغوطا كبيرة تمارسها معهم قوات الشرطة والجيش العراقي. ففي الشهر الماضي، كانت هناك أربع غارات على الأقل من قبل الجيش والشرطة على مجمعات المتعاقدين مع برنامج المساعدات الأميركية (يوسيد) في المنطقة الخضراء في بغداد. كما تم اعتقال نائب رئيس البرنامج لمدة أسبوع من قبل القوات الأمنية العراقية وإطلاق سراحه في ما بعد.

التفاصيل ص ٢

١٢٠ فهرنهايت تنذر بصيف لاهب بالاحتجاج



وبدلاً من أن تتحدث الحكومة بأمانة عن النقص القادم في الطاقة، فقد ركزت على الصفقات التي وقعتها لبناء مصانع جديدة للطاقة الكهربائية، وعرضت وقودا مجانية لمشغلي المولدات الأهلية. ففي ٢٣ آذار أعلنت وزارة الكهرباء خطتها لنصب ٥٠ مصنعا للطاقة بسعة ١٠٠ ميكاواط بحلول صيف ٢٠١٢.

منذ سنوات وبغداد تحاول رفع الطاقة الكهربائية في البلاد، لكن هذه هي المرة الأولى التي تمتلك فيها المال لتنفيذ بعض خططها. المشكلة هي أن إنجازها سيستغرق سنة أو سنتين كحد أدنى. لسنوات عديدة لم يتمكن العراق من مواجهة الحاجة إلى الطاقة الكهربائية بسبب الحروب والعقوبات التي دمرت بنيته التحتية.

جديدة. وفي وقت مبكر، حذر مسؤولون في وزارة الكهرباء من أن تجهيز الطاقة الكهربائية سيكون قاصرا هذا العام أيضا. من الناحية الرسمية، فإن العراق لن يتمكن من مواجهة احتياجات البلاد للطاقة حتى نهاية عام ٢٠١٢، إذ إن الأمر يتطلب سنوات لإنهاء الخطط الخاصة بتجديد المصانع القديمة وبناء أخرى جديدة. كانت الوزارة تتحدث عن موقفها الصعب، إلا أن الحكومة منشغلة أكثر بالاحتجاجات المستمرة التي بدأت في كانون الثاني ٢٠١١.

كان نقص الخدمات أحد الشكاوى التي أعلنها المحتجون، وردا على ذلك أمهل رئيس الوزراء وزاراته ١٠٠ يوما لتحسين عملها. وفي الحقيقة لم يتم تحقيق شيء مهم خلال تلك الفترة، لكن المالكي يريد أن يعطي صورة بأن الأمور تتحسن.

التفاصيل ص ٢